تأثير التبادلات التجارية على النمو الاقتصادي الجزائري في ظل الاعتماد على الشراكة الأورو متوسطية (دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج VECM)

The impact of trade exchanges on the Algerian economy growth in light of the reliance on the Euro-Mediterranean partnership (A standard analytical study using the VECM model).

د: عمار درويش [1] / ط/د: بطيوي نسرين [2]

DEROUICHE Ammar [1], BETTIOUI Nesrine [2]

[1] مخبر إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي-جامعة عين تموشنت (الجزائر)، ammar.derouiche@yahoo.fr

[2] مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية– جامعة عين تموشنت(الجزائر)، bettioui92nesrine@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/05 تاريخ القبول:01 /2021/06 تاريخ النشر: 08 /06/2021

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أثر التبادلات التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الاعتماد على الشراكة الأورو متوسطية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ *VECM*.

وعليه توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: حسب اختبار *Johansen* جميع متغيرات الدراسة تربطها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين المدى القصير بالاعتماد على اختبار *Granger* نستنتج وجود علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومعدل الانفتاح التجاري.

كلمات مفتاحية: التبادلات التجارية؛ الشراكة الأوروموسطية؛ النمو الاقتصادي؛ نموذج *VECM*.

تصنيف JEL :F13؛ F120؛ F140؛ O470 .

Abstract:

The aim of this study is to highlight the impact of trade exchanges on the Algerian economy growth in light of the reliance on the euro-Mediterranean partnership using VECM model. According to *Johansen* cointegration test the results show a positive correlation with economic growth and all the study variables in the long term, While, in the short term based on the *Granger* test, we conclude that there is a causality relationship between the economic growth rate as a dependent variable and the rate of trade openness.

Keywords: Trade exchanges, Euro-Mediterranean partnership, economic growth, VECM model.

Jel Classification Codes:F13 ؛ F120 ؛F140 ؛ O470.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence l'impact des échanges commerciaux sur la croissance de l'économie algérienne à la lumière de la dépendance au partenariat euro-méditerranéen en utilisant le modèle VECM. Selon le test de cointégration de *Johansen*, les résultats montrent une corrélation positive avec la croissance économique et toutes les variables de l'étude à long terme, alors qu'à court terme, sur la base du test de *Granger*, nous concluons qu'il existe une relation de causalité entre le taux d'une variable dépendante et le taux d'ouverture commerciale.

Mots-clés: Echanges commerciaux, partenariat euro-méditerranéen, croissance économique, modèle VECM.

Codes de classification de Jel:F13 ؛ F120 ؛F140 ؛ O470.

المؤلف المرسل: د. عمار درويش، الإيميل: ammar.derouiche@yahoo.fr

1. مقدمة:

لقد أدى تنامي العولمة الاقتصادية إلى وجوب إقامة تكتل إقليمي في حوض المتوسط وذلك بوضع سياسات ومبادرات أوروبية بدرجة أولى هدفها إقامة توازن في المنطقة وفتح أبواب التجارة الخارجية لمنتجاتها من أجل توسيع دائرة الاستثمار خارج أوروبا، لذا أخذت عدة آليات من أجل التعاون كشراكة الأورو متوسطية، حيث تم الإعلان عن مؤتمر برشلونة الذي عقده الإتحاد الأوروبي في نوفمبر1995 ليتم التوقيع على الاتفاق في الجزائر سنة 2002 ودخوله حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، وتم الخروج بإعلان إقامة شراكة دائمة ومستمرة تضمن أمن واستقرار منطقة المتوسط.

وفي ظل الاعتماد على هذه الشراكة تم تحديد مسار التبادلات التجارية للدول عبر آليات تتماشى وفقا لمعطيات هذه الدول لتفعيل محاور التحرير، حيث أصبحت التبادلات التجارية عاملا رئيسيا في الإستراتيجية السياسية والاقتصادية لكافة بلدان العالم، حيث أنها تشارك في التبادل الدولي من خلال التوزيع الطبيعي للموارد والثروات، مما جعل كل دولة تتميز بموارد وثروات لا تتوفر في البلدان الأخرى، وهو ما يفسر حاجة كل دولة إلى سواها الأمر الذي حتم التبادل بينهم.

ولهذا ينبغي على الجزائر تحرير تجارتها الخارجية وتفاعلها مع المستجدات الإقليمية والدولية بعد انخفاض أسعار المحروقات، والذي حقق لها سابقا مداخيل طائلة دفع بها إلى تفعيل اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وفتحها لمجال الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والعمل على تسريع وثيرة النمو الاقتصادي، لهذا يفترض على الجزائر النظر إلى ما يمكن أن تعززه هذه البرامج من نتائج بعيدة عن الاعتماد على مداخيل المحروقات ورهن الاقتصاد بها، حيث كان تأثير تراجع أسعار النفط بعد السداسي الثاني 2014 صدمة عنيفة على الاقتصاديات النفطية خاصة الجزائر منها، إضافة لما يحيط بها من اضطرابات سياسية. كل هذه العوامل لها انعكاسات سلبية إذا لم تحسن التصرف وفقا لمتطلبات المرحلة في ظل الشراكة الأورو متوسطية والتحولات الإقليمية. وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى تأثير التبادلات التجارية على النمو الاقتصادي الجزائري في ظل الشراكة الأورو متوسطية؟**

في ظل هذه الإشكالية يمكننا طرح **الأسئلة الفرعية** التالية :

- ✓ ما طبيعة العلاقة الموجودة بين متغيرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الجزائري في المدى الطويل؟
- ✓ هل هناك علاقة سببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟
- ✓ هل استفادت الجزائر من الشراكة الأورومتوسطية في تحسين النمو الاقتصادي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات يمكن صياغة **الفرضيات** التالية:

- ✓ وجود علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين جميع متغيرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؛
- ✓ هناك علاقة سببية عكسية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛
- ✓ لم تستفد الجزائر من الشراكة الأورومتوسطية بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها في إطار تنمية القطاع التجاري .

بحيث **تهدف** هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحليل وتقدير أثر التجارة الخارجية على النمو وبالأخص الصادرات والواردات وذلك لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ بيان طبيعة الآثار لعملية تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي .
- ✓ إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وتبيان أثر قطاع المحروقات باعتباره المكون الرئيسي للصادرات الجزائرية .

2. ماهية الشراكة الأورو متوسطية:

1.2. مفهوم الشراكة الأورو متوسطية:

تعرف اتفاقات الشراكة على أنها تعاون الدول الأعضاء في منظمة ما مع الدول غير الأعضاء عن طريق مشاركتها في بعض نشاطات المنظمة ومنحها بعض الحقوق ومزايا العضوية (الجليل، 2013). لقد كان أول تجسيد فعلي لمصطلح الشراكة الأورو

متوسطية ضمن مؤتمر برشلونة لعام 1995 والذي ضم جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و12 دولة من شرق وجنوب المتوسط، كان من بينها ثمانية دول عربية وهي مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، أما الدول الأربع الأخرى غير العربية فكانت تركيا، إسرائيل، قبرص، ومالطا، ورفض الإتحاد الأوروبي توجيه الدعوة إلى ليبيا للمشاركة في هذا المؤتمر بسبب العقوبات التي كان مجلس الأمن قد فرضها عليها عام 1992.

تعرف الشراكة الأورو متوسطية على أنها تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية، أم أسيوية، أم إفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت متوسطية في شرقه وجنوبه بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل، وهذه الشراكة لها جانب سياسي، فمن جهة تقسم الدول العربية إلى المتوسطية يضمنها التجمع، ومن جهة أخرى يتم التعامل بين الإتحاد الأوربي بصفته الاتحادية كمركز (رعد، 2001). فالشراكة المتوسطية كتلة اقتصادية مهمة نظرا لحجم مبادلاتها وكذا التنوع الاقتصادي بين أطراف الشراكة، ولكن مع وجود تباين في مستويات الشراكة من دولة لأخرى يولد عائق أمام تطور التكتل إضافة إلى العلاقات التجارية التي تمثل محرك هذه الشراكة (جمال، 2013).

وينظر إلى الشراكة الأوروبية متوسطية "نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية."

مما سبق نستخلص بأن الشراكة الأورو متوسطية هي عبارة عن تبادل للمصالح المشتركة ين الدول الأوروبية ودول الجنوب، حيث أن الدول الأوروبية تبحث عن أسواق لمنتجاتها بينما دول الجنوب تسعى إلى اكتساب الخبرات وتطوير اقتصادها وعليه فالشراكة بين الطرفين تبنى على التقارب والتعاون في جميع المجالات دون استثناء، إضافة إلى تحديد الأهداف لكل الأطراف المشاركة (منصور، 2003-2004).

2.2. أهداف الشراكة الأورو متوسطية

تندرج الشراكة الأورومتوسطية ضمن سياق التحرير والانفتاح التجاريين الذين شهدتهما المنطقة العربية في نهاية الثمانينات (الدولية، 2014)، حيث يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية إلى فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وهذا من خلال إقامة منطقة تبادل حر خلال الفترة الانتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ (عبد الحميد، العدد الأول)، وأكد بيان برشلونة في جانبه الاقتصادي على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الداعم والمتوازن لاستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط من أجل خلق منطقة ازدهار مشترك. بحيث كانت تسعى الجزائر من وراء هذا الإتفاق إلى ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوربية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية (بوقرة، العدد 2016/15). وقد حدد البيان الأهداف بعيدة المدى التالية:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتحقيق فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطة، وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف لابد من الارتكاز على العناصر الأساسية التالية:
- إنشاء منطقة التجارة الحرة؛
- تنفيذ تعاون وتبادل اقتصادي؛
- زيادة المساعدات المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه؛
- التسليم بأن التنمية الاقتصادية لابد أن تبني عن طريق المدخرات المحلية والتي توجه إلى الاستثمارات ودلك بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- خلق بيئة إدارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في الاتفاقيات مع بعضها البعض؛
- الاهتمام بالثروة السمكية والموارد المائية؛

- تحديث القطاعات الزراعية بإعادة هيكلتها وزيادة المعونة الفنية التدريب؛
- تطوير الحوار والتعاون في مجال الطاقة والمياه (نوري، العدد السادس عشر).

3. دوافع وأثار الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر

1.3. دوافع الشراكة الأورو متوسطية

1.1.3. بالنسبة للاتحاد الأوربي

1.1.1.3 الدوافع سياسية:

تتمثل الأسباب السياسية التي دفعت بأوروبا للقيام باتفاقية الشراكة فيما يلي (رضوان، 2014-2015):

- رغبة أوربا في التخلص من تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية، وأن يكون قرارها السياسي مستقلا في مختلف قضايا الصراع العالمي؛
- السعي إلي صياغة علاقات جديدة مع القوى السياسية والمناطق الجغرافية المجاورة لها روسيا وجنوبا باتجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- تخوف أوروبا من دول جنوب وشرق المتوسط، وذلك في مجال تجارة المخدرات والجريمة المنظمة؛
- تخوف أوروبا من دول جنوب وشرق المتوسط والانعكاسات الأمنية لعمليات الهجرة العربية في مجتمع الأوروبي؛
- وعي لدى أوروبا أن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا فقط، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية مثال ذلك الهجرة الغير الشرعية، فأمن أوروبا هو من أمن الدول حوض المتوسط فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة.

2.1.1.3. الدوافع الاقتصادية:

- خلق فضاء اقتصادي قادرا على استيعاب فائض الإنتاج الأوروبي والتزامه بمعاهدات واتفاقيات تفرض عليه أن يكون مرتبط بالحوض الشمالي للبحر المتوسط، بحث تضع المنافسة الأمريكية أو الأسيوية ضعيفة جدا، بشكل يجعل دخولها إلى الأسواق المتوسطية يتم من البوابة الأوروبية؛
- حوض البحر المتوسط غني بالموارد الطبيعية التي تحتاجها أوروبا، فهي متقاربة لثلاث قارات حيث تعتبر المنطقة الوحيدة للتوسع الجغرافي الأوروبي، من خلال ما يتمتع به من إيجابية القرب الجغرافي؛
- تدعيم مراكز الإتحاد الأوروبي في مواجهة التكتلات الاقتصادية، ورغبة في منع قيام أي التكتلات اقتصادية أخرى في الجانب الجنوبي والشرقي لحدوده (عوض الله، بدون سنة نشر).

2.1.3. بالنسبة للدول المتوسطية:

1.2.1.3. الدوافع السياسية:

إن أهم الدوافع الخاصة بالدول المتوسطية التي أدت إلى عقد اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تتمثل في (س.صارم، 1999):

- وعي بضرورة الأخذ بالأسلوب الديمقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية واحترام للرأي الأخر لتكريس حقوق الإنسان وهدا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا؛
- التطورات والمتغيرات الجديدة التي فرضت بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي، وما تبع ذلك من إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم إلى جانب ظهور العولمة ونشأة المنظمة العالمية للتجارة والسياسات المتخصصة.

2.2.1.3. الدوافع الاقتصادية (ن.العرباوي، 2013):

- تشجيع الدول المتوسطية على إقامة مشروعهم الاقتصادي القومي والممثل في منطقة التجارة الحرة؛
- تحول نمط العلاقة مع الإتحاد الأوروبي من علاقة مانح ومتلقي إلى علاقة تعاون ومصالح مشتركة؛

- الاستفادة من برامج التمويل الأوروبي والتكوين والمعلومات والتسويق ومواصفات الجودة والخبرة العالمية والتكنولوجيا المتطورة؛
- الحصول على المساعدات المالية والمتمثلة في القروض الائتمانية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الأوروبية؛
- وعي حكومي عربي بضرورة الانفتاح على التكنولوجيا والمعرفة من أجل تنمية القدرات المتوسطية.

2.3. آثار الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر

- إن الجزائر لم تتولى التصريح عن أهدافها ضمن الشراكة، وكل ما نحصل عليه يأتي من دوائر الإتحاد الأوروبي، وفي هذا فإن موقف الجزائر من الشراكة يجب أن يوضح الأهداف وبلورة إستراتجية لتحقيقها.
- أن الإتحاد الأوروبي يمثل نظاما إقليميا مترامي الأطراف سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وثقافيا وهو بهذا يمثل أحد أهم الفضاءات الإقليمية والعالمية؛
- فشل النظام الاشتراكي وهيمنة النظام الليبرالي وتوجه معظم الدول نحو تحرير تجارتها الخارجية، وانضمامها طوعا أو كرها للمنظمة العالمية للتجارة؛
- بينما تنتمي الجزائر إلى تنظيمات سياسية واقتصادية ضعيفة ومفككة ليس لها هذا النفوذ على الدول الأعضاء أو ضمن علاقاتها مع الخارج، والسبب يرجع إلى غياب مدرك جماعي.
- وعلى مستوى البعد الاقتصادي والتجاري، هناك دلائل توضح عدم التكافؤ بين الجزائر وأوروبا منها:
- أن دول الإتحاد الأوروبي تنعم باستقرار وأمن اقتصادي في أعلى مستوياته، بالرغم من بعض الأزمات مثلما هو الحال في ايرلندا الشمالية؛
- وفي المقابل تعيش الجزائر مند أحداث أكتوبر 1988 وضعا متأزما خطيرا على المستويات الاقتصادية وغير الاقتصادية، لذلك تخوف دول الإتحاد الأوروبي من الاستثمار في الجزائر بسبب ما شاهدته من أزمات اقتصادية وسياسية؛
- تتسم اقتصاديات الدول الأوروبية بالتنوع والحركية والإنتاج الوفير والقدرة التنافسية بينما اقتصاد الجزائر يعيش في أزمة طال أمدها بالإضافة إلى أنه يفتقر للإنتاج والتنوع والقدرة التنافسية، فهو اقتصاد "أحادي الإنجاب" يعتمد اعتمادا كبيرا شبه كلي على النفط والغاز، وأخيرا فإن صادراتها من غير النفط والغاز لا تتعدى قيمتها النقدية 500 مليون دولار (م.مسغوني، العدد 10، 2012).

4. الدراسة التحليلية لعلاقة بين بعض مؤشرات التبادل التجاري مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990- 2016).

1.4. مؤشر الانفتاح التجاري:

شهد مؤشر الانفتاح التجاري تحسنا كبيرا في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، حيث قدرت نسبة مساهمته في التجارة ب44.76 بالمائة سنة 1990 إلى أن وصل إلى 67.11 بالمائة سنة 2008، وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية ثم لينخفض بعدها خلال سنتي 2009و2010 حيث قدر ب 62.28 بالمائة 63.49بالمائة على التوالي. ويرجع هذا التحسن إلى زيادة انفتاح الجزائر مع الإتحاد الأوروبي، ولقد استمر في الارتفاع النسبي إلى غاية سنة 2011 فلقد حقق أعلى نسبة له قدرت ب 70.33 بالمائة، وهذا ما يدل على زيادة كل من صادرات وواردات السلع والخدمات للجزائر مع الخارج، ولقد شهد هذا المؤشر تراجعا طفيفا خلال السنوات 2014، 2015، حيث قدرت نسبته ب 68.28، 53.83 بالمائة على التوالي، إلى غاية سنة 2016 حقق انخفاضا كبيرا قدر ب43.55 بالمائة وهذا ما يفسر انخفاض انفتاح الجزائر مع الخارج وخاصة في ما يخص الواردات واعتمادها على منتجاتها المحلية فقط، إضافة إلى انخفاض أسعار صادرات المحروقات. وهو ما يوضحه الشكل رقم (01) التالي:

الشكل رقم (01): تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة من (1990-2016)

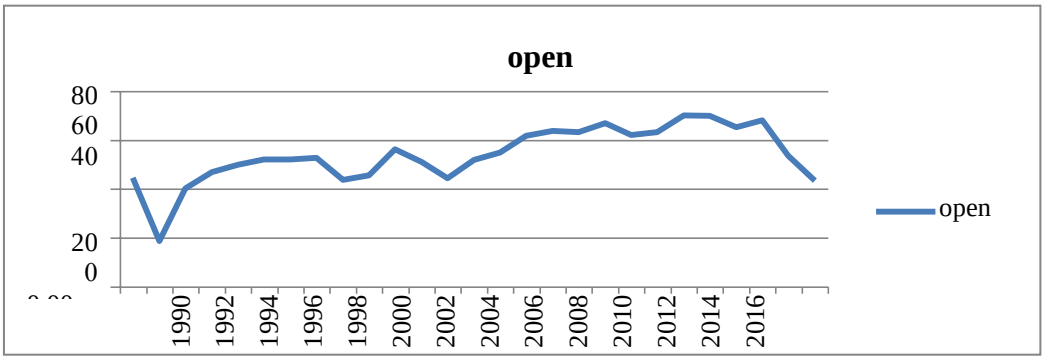

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

2.4. مؤشر الميزان التجاري:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أدناه، أن هناك تحسن ملحوظ ومستمر في وضعية الميزان التجاري، وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، ففي سنة 2005 ونتيجة لارتفاع أسعار النفط ارتفع الفائض في الميزان التجاري في هذه السنة ليصل إلى 24989 مليون دولار واستمر في الارتفاع ليصل إلى 39819 مليون دولار سنة 2008، لينخفض بعد ذلك انخفاضا ملحوظا حيث وصل إلى 5900 مليون دولار وهذا راجع للأزمة العالمية التي شهدها العالم والتي كان لها أثر سلبي على الميزان التجاري الجزائري. أما في سنة 2010 عاد الميزان ليتحسن ويحقق فائض بمقدار 16580 مليون دولار ، وهذا بسبب عودة أسعار النفط في الارتفاع حيث أصبح سعر البرميل 80,15 دولار. في حين الواردات عرفت ارتفاع محسوس ومستمر خاصة في بداية سنة 2012 حيث حقق الميزان عجز بقيمة 13714 مليون دولار سنة 2015 واستمر العجز حتى سنة 2016، وذلك راجع إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض انجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وإلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية من جهة أخرى، تحت تأثير الأزمة العالمية.

الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من (1990-2016)

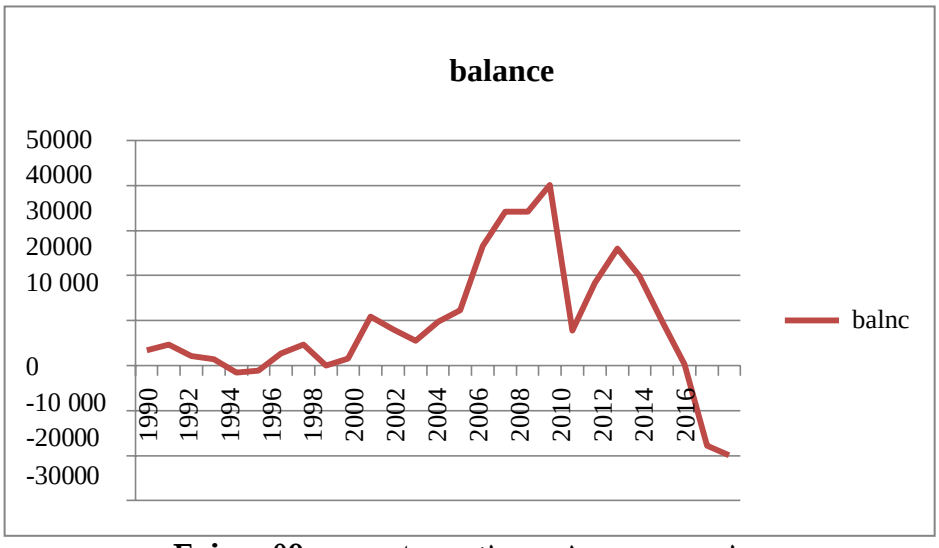

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

3.4.مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة، أي كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة (بن واضح، العدد 2015/14). بحيث شهد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016 تقلبات مستمرة، حيث تراوحت نسبة نموه بين 0,8% سنة 1990 لتنخفض بشدة و حتى أنها وصلت إلى قيم سالبة خاصة سنة

1994 حيث قدرت ب(- 0,9%). ثم عادت نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع بداية من سنة 1995 حتى سنة 2005 ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات، و لكن رغم ذلك لم تكن نسب نمو كبيرة و يمكن إرجاع ذلك إلى زيادة فاتورة الواردات. ولقد شهد هذا المؤشر تراجعا طفيفا و متقلب خلال السنوات 2008- 2016، حيث تراوحت نسبته بين 2,4و 3,3 بالمائة على التوالي، و يمكن يفسر ذلك بسبب تقلبات أسعار النفط و كذا انخفاضه خاصة في بداية سنة 2014 . كما هو موضح في الشكل (03):

الشكل رقم (03): تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة من (1990–2016)

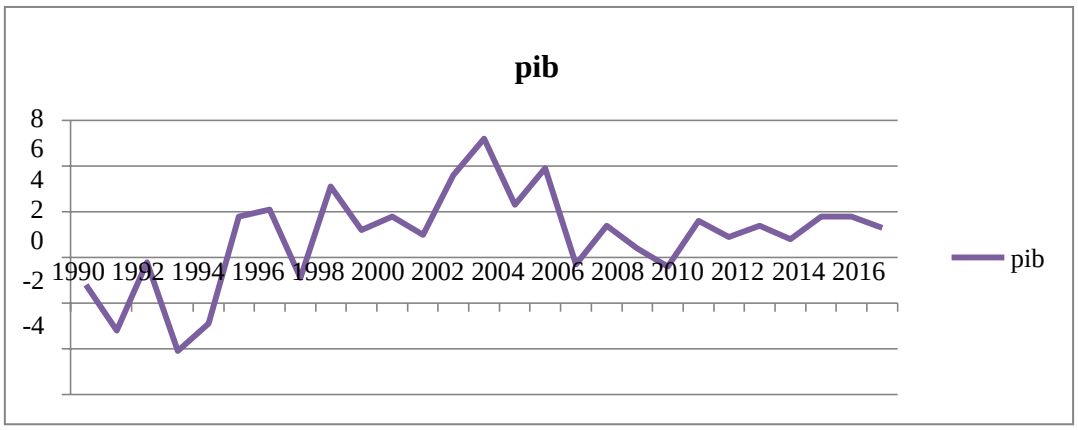

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

4.4. معدل التبادل التجاري:

من خلال الشكل رقم (04) أدناه نلاحظ أن معدل التبادل التجاري في الجزائر منذ سنة 1990 إلى سنة 2016 عرف تطور مستمر حيث قدر سنة 1990 ب 73,94% ليصل سنة 2000 إلى 100% حيث شهد معدل التبادل التجاري تحسنا كبيرا في الجزائر ليصل سنة 2014 إلى 151,87 و يرجع هذا التحسن إلى زيادة انفتاح الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ، ثم لينخفض بعدها خلال سنتي 2015 و 2016 حيث قدر ب 98,33% و 83,98% على التوالي و يفسر هذا بسبب انخفاض انفتاح الجزائر مع الخارج وخاصة في ما يخص الواردات واعتمادها على منتجاتها المحلية فقط بسبب انهيار أسعار الصرف حيث تدنت قيمة الدينار الجزائري كثيرا في ظل انخفاض أسعار البترول و هذا ما وضع الجزائر في موقف محرج و خاصة تحملها لخسائر سعر الصرف كونها تصدر مقابل الدولار و تستورد بالأورو.

الشكل رقم (04): تطور معدل التبادل التجاري في الجزائر خلال الفترة من (1990–2016).

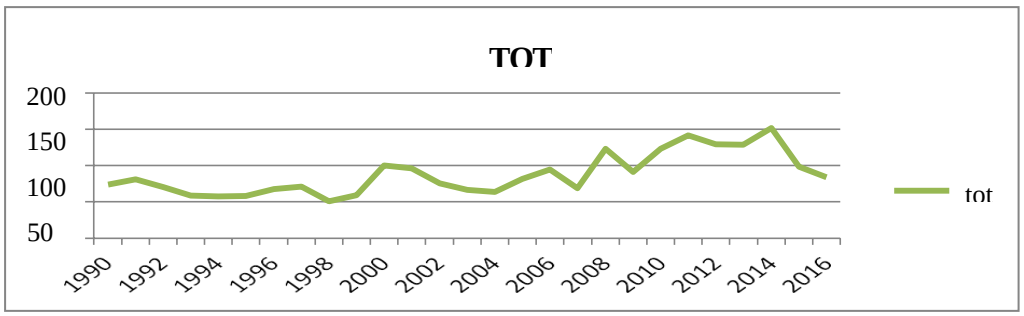

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

5. الدراسة القياسية لأثر التبادلات التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

1.5. الطريقة والأدوات المستخدمة:

في هذا الجزء سنختبر أثر التبادلات التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2016 وهذا باستخدام نموذج VECM حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال الديوان الوطني للإحصائيات ومن البنك الدولي.

1.1.5 نموذج الدراسة:

$$PIB = b0 + b1\ OPEN + b2\ INVD + b3\ BALNC + b3\ TOT + b4\ EXG + \varepsilon i$$

2.1.5. متغيرات الدراسة:

- **المتغير التابع**: معدل النمو الاقتصادي مقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز PIB؛
- **المتغيرات المستقلة:**

- الميزان التجاري: مقاس بإجمالي الصادرات (الصادرات المحروقات +صادرات خارج المحروقات)- إجمالي الواردات بالدولار يرمز له بالرمز BALNC؛
- معدل الانفتاح التجاري يرمز له بالرمز OPEN؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يرمز له بالرمز INVD؛
- معدل التبادل التجاري يرمز له بالرمز TOT؛
- أسعار الصرف يرمز لها بالرمز EXG.
- b0,b1,b2,b3,b4: معلمات النموذج الخطي المتعدد.
- εi:الخطأ العشوائي.

2.5. اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

لبيان فيما إذا كانت السلسلة مستقرة من عدمها يتطلب استخدام اختبارات جذر الوحدوي **TestUnitroot** (ديكي فولر المدعم (**ADF**)، حيث يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة والتأكد من مدى استقراريها.

- H0: وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة؛
- H1: غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

الجدول رقم01: اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة بطريقة (ADF)

عند الفرق الأول		عند المستوى			عند الفرق الأول		عند المستوى	
Prob	مركبات النموذج	prob	مركبات النموذج	المتغيرات	prob	مركبات النموذج	prob	مركبات النموذج	المتغيرات
0.0002	الثابت	0.1184	الثابت	INVD	0.000	الثابت	0.0311	الثابت	PIB
0.0008	بدون اتجاه عام وحد ثابت	0.2817	بدون اتجاه عام وحد ثابت		0.000	اتجاه عام وحد ثابت	0.0701	بدون اتجاه عام وحد ثابت	
0.0000	اتجاه عام وحد ثابت	0.2068	اتجاه عام وحد ثابت		0.0000	بدون اتجاه عام وحد ثابت	0.4144	اتجاه عام وحد ثابت	
0.0000	الثابت	0.2641	الثابت	OPEN	0.0000	الثابت	0.2241	الثابت	TOT
0.0000	بدون اتجاه عام وحد ثابت	0.4094	بدون اتجاه عام وحد ثابت		0.0000	اتجاه عام وحد ثابت	0.1122	بدون اتجاه عام وحد ثابت	
0.0000	اتجاه عام وحد ثابت	0.5227	اتجاه عام وحد ثابت		0.0001	بدون اتجاه عام وحد ثابت	0.4723	اتجاه عام وحد ثابت	
Prob	مركبات النموذج	prob	مركبات النموذج		prob	مركبات النموذج	prob	مركبات النموذج	EXG
0.0007	الثابت	0.6921	الثابت		0.0190	الثابت	0.5749	الثابت	
0.0000	بدون اتجاه عام وحد	0.9608	بدون اتجاه عام وحد	BALNC	0.0890	بدون اتجاه عام وحد	0.2974	بدون اتجاه عام وحد ثابت	

	ثابت		ثابت		ثابت			
0.0021	اتجاه عام وحد ثابت	0.2033	اتجاه عام وحد ثابت	0.0073	اتجاه عام وحد ثابت	0.9957	اتجاه عام وحد ثابت	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **Eviews09**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى وهذا في جميع المستويات لأن prob كانت أكبر من 5بالمائة لجميع المتغيرات المدروسة، لهذا قد تم أخذ الفرق الأول للمتغيرات غير المستقرة عند المستوى لجعلها خالية من جذر الوحدة وهذا ما توضحه prob = 0.000 أي أقل من 5 بالمائة إذن المتغيرات مستقرة فهي متكاملة من الدرجة1افيتم قبول الفرضية البديلة H1يعني عدم وجود جذور وحدية في السلسلة الزمنية وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند 5%.

3.5. نتائج الدراسة.

1.3.5. اختبارعلاقة التكامل المتزامن وفق طريقة Johansen (المدى الطويل):

عند دراسة استقرارية السلاسل توصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)** حيث نلجأ إلى اختبار التكامل المتزامن **Johansen** من أجل معرفة العلاقة التي تجمع بين هذه المتغيرات.

قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها: معيار **AKAIK،SCHWARZ**، أكدت كافة المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي 4.**(أنظر الملحق رقم 01)**

الجدول رقم (02): اختبار علاقة التكامل المتزامن وفق طريقة Johansen

	القيمة الحرجة عند5%	Trace Stat	القيمة الحرجة عند5%	Max–Eign Stat
الفرضية i	95.75366	132.8001	40.077757	52.61912

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **Eviews09**

من خلال الجدول يتبين لنا أن القيمة الكامنة العظمى (**Eign-Max**)، أكبر من قيمتها الحرجة عند مستوى 5بالمائة؛ وقيمة اختبار الأثر (**Trace Stat**)، أكبر من قيمتها الحرجة عند مستوى 5بالمائة وبالتالي نستنتج أنه يوجد علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات، فعليه يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ VECM.

2.3.5. اختبارنموذج تصحيح الخطأ التقديري VECM (المدى القصير):

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ وهذا على خلفية وجود التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة. **(أنظر الملحق رقم02).**

الجدول رقم (03): اختبار نموذج تصحيح الخطأ التقديريVECM .

Regressor	Prob	CointEq1
C	-	0.775600
$DPIB_{(-1)}$	-	1.000000
$DOPEN_{(-1)}$	(0.03911)**	-0.171358
$DINVD_{(-1)}$	$(0.46954)^{ns}$	0.820675
DBALNC	(2.7E-05)	-8.95E-06
$DEXG_{(-1)}$	(0.03583)**	-0.208608
$DTOT_{(-1)}$	(0.01402)**	-0.026088
$VECM_{(-1)}$	(-0.55)**	
R-squared	0.776311	
Adj. R-squared	80.09394	
DW	1.87	
F-statistic	7.932561	
Log likelihood	-48.51628	
Akaike AIC	4.709690	
Schwarz SC	5.102375	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **Eviews09**

(*) ذو دلالة إحصائية عند 1% ، (**) ذو دلالة إحصائية عند5% ،(***)ذو دلالة إحصائية عند10%.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن معامل حد التصحيح هو سالب (0.55-) ومعنوي عند 5 بالمائة وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن 55% من انحراف النمو الاقتصادي عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام،كما نلاحظ من الجدول أن قيمة معاملات التحديد$R^2 = 0.77$أي أن 77 بالمائة تفسر التغيرات الحاصلة بمعدل النمو الاقتصادي لمؤخر لسنة واحدة والباقي أي 23 بالمائة يعود للأخطاء أو المتغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج، تربطه علاقة عكسية مع الانفتاح التجاري المؤخرة لسنة واحدة حيث إدا ارتفعت هذه الأخيرة ب1 بالمائة يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب0.17،إضافة إلى ذلك تربطه علاقة سلبية مع أسعار الصرف المؤخرة لسنة واحدة، بحيث إذا تراجعت هذه الأخيرة ب 1بالمائة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ب 0.21، وأخيرًا تربطه كذلك علاقة عكسية مع حجم التبادل المؤخرة لسنة واحدة، إذ أن ارتفاع هذه الأخيرة بنسبة 1بالمائة يصاحبها انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ب 0.03.

3.3.5.نتائج اختبار السببية Granger:

بناءا على طريقة **Granger** سنقوم بتحديد أثر التبادلات التجارية على النمو الاقتصادي في المدى القصير للحكم على وجود علاقة سببية فيما بينهم، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها: **(أنظر الملحق رقم 03).**

الجدول رقم (04):اختبار السببية لGranger

الرقم	فرضية العدم	إحصائية فيشرFstat	القيمة الاحتمالية Prob
01	OPEN يسبب PIB	1.86915	0.0181
02	PIB لا يسبب OPEN	0.10090	0.9045
03	INVD لا يسبب PIB	0.90762	0.4203
04	PIB لا يسبب INVD	0.16160	0.8519
05	BALNC لا يسبب PIB	1.00640	0.3842
06	PIB لا يسبب BALNC	0.12949	0.8793
07	EXG لا يسبب PIB	1.44062	0.2615
08	PIB لا يسبب EXG	0.15910	0.8540
09	TOT لا يسبب PIB	0.24647	0.7840
10	PIB لا يسبب TOT	0.21946	0.8050
11	TOT يسبب OPEN	3.41269	0.0542
12	OPEN لا يسبب TOT	0.03760	0.9632
13	TOT يسبب BALNC	5.49414	0.0131
14	BALNC لا يسبب TOT	0.09918	0.9060
15	BALNC يسبب OPEN	0.30461	0.0409
16	OPEN لا يسبب BALNC	0.04642	0.9547

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

H_0: لا يسبب (الفرضية العدمية)؛

H_1: يسبب (الفرضية البديلة).

أظهرت نتائج السببية ل Grangerأنه لا توجد علاقة سببية بين جميع المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (الميزان التجاري، حجم التبادل، الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار الصرف) والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادي لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5بالمائة فمنه نقبل الفرضية العدمية H_0 ما عدا الانفتاح التجاري يسبب في النمو الاقتصادي حيث قدرت القيمة الاحتمالية ب 0.0181 إلا أن هدا الأخير لا يسبب في الانفتاح .

نستنتج من خلال دراسة السببية أن حجم التبادل يسبب في الانفتاح التجاري لأن القيمة الاحتمالية قدرت ب 0.0542 أصغر من مستوى المعنوية 5 بالمائة، بالإضافة إلى دلك فإن حجم التبادل يسبب في الميزان التجاري حيث قدرت القيمة الاحتمالية ب0.0131، كما أن الميزان التجاري يسبب في الانفتاح التجاري حيث قدرت القيمة الاحتمالية ب0.0409 وعليه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية العدمية H0.

4.5. مناقشة نتائج الدراسة

نلاحظ أنه من خلال النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على اختبار التكامل المتزامن أن جميع المتغيرات تؤثر في معدل النمو الاقتصادي مقبولة عند مستوى معنوية 1%،5%،10% ، أما في المدى القصير نستنتج أنه لا توجد علاقة تأثير وتأثر بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، إلا أن هناك علاقة تأثير بين كل من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حيث قدرت القيمة الاحتمالية ب (0.05284)، وبدلالة إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 5% و 10%. أما باقي المتغيرات فلا تؤثر في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة قيد الدراسة، بينما تظهر نتائج اختبار السببية بين المتغيرين OPENو PIB وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، وكذلك جاءت علاقة السببية بين TOT و BALNC حيث قدرت القيمة الاحتمالية ب (0.0131)، وكدا علاقة سببية بين TOTو OPEN حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0542، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية بين كل من BALNC و OPEN حيث قدرت القيمة الاحتمالية ب 0.0409 باتجاه واحد، أما باقي المتغيرات الأخرى لا يوجد علاقة سببية بينها .

لقد أشارت معظم الدراسات إلا أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ولكن تأثير الانفتاح التجاري في الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على كون الاستثمار الأجنبي يستهدف السوق المحلية أو أنه موجه إلى التصدير، إذ مع زيادة القيود التجارية فإن ذلك يكون له أثر إن هناك فرضية تؤكد أنه في ظل اقتصاد أقل انفتاحا إيجابي في الاستثمار الأجنبي المستهدف للسوق المحلي أما البلد التي تستهدف التصدير فإنها تفضل الدول الأكثر انفتاحا في مجال التجارة الخارجية، غير أن البلد التي يستثمر في الأنشطة الإستخراجية أو يعتمد على صادرات المحروقات مثل الجزائر فهي تتوفر على مجموعة من الخصائص تجعلها تختلف عن غيرها من الاستثمارات الأخرى، الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات الأجنبية أقل حساسية للدرجة الكلية للانفتاح التجاري هذا ما يعكس ضعف المساهمة النسبية لتدفق الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة.

إن النماذج الأكثر استخداما في التطبيقات العملية للتنبؤ هي نماذج الاتجاه العام التي تدرس ظاهرة ما، لقد قمنا بإيجاد الاتجاه العام لتطور كل من معدل النمو الاقتصادي وباقي متغيرات الدراسة (الانفتاح التجاري، الميزان التجاري، سعر الصرف، التبادل التجاري) وقمنا بالتنبؤ بها كما في **(الملحق رقم 04)** أظهرت النتائج أن القيم المتنبئ بها باستخدام نموذج VAR أعلى من القيم المتنبئ بها باستخدام معادلة الاتجاه العام، وهذا هو الأكثر منطقية، لأن نموذج VAR يأخذ في اعتباره تأثير السنوات السابقة والمحددة بفترات الإبطاء، ومن هنا نرى أفضلية نماذج VAR على نماذج الاتجاه العام .

فمن المعلوم أن أحد العوامل المؤدية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي هو القيام باستثمارات جديدة، وهذه الاستثمارات الجديدة التي أدت إلى هذا الارتفاع في القيم المتنبئ بها باستخدام نموذج VAR هي الاستثمارات السنوات السابقة التي تأخر تأثيرها في النمو ولم تأخذها في الحسبان معادلة الاتجاه العام .

6. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار مدى تأثير التبادلات التجارية على النمو الاقتصادي الجزائري في ظل الاعتماد على الشراكة الأورو متوسطية انطلاقا من العديد من المؤشرات الاقتصادية من بينها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري وحجم التبادل وأسعار الصرف ومعدل الانفتاح التجاري خلال الفترة الممتدة من 1990-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM وتم تعزيز ذلك بالجداول والرسوم البيانية. وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- حسب اختبار علاقة التكامل المتزامن الطويلة المدى Johansen نستنتج أن جميع المتغيرات كانت ذات دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 1%،5%،10% وأن جميع المتغيرات المستقلة تربطها علاقة طردية مع المتغير التابع والمتمثل في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة قيد الدراسة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وعليه نقبل فرضية الدراسة والتي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة قيد الدراسة؛

- أما حسب اختبار نموذج تصحيح الخطأ VECM القصير المدى يمكن أن نستنتج أن:

- أثر الانفتاح التجاري على النمو في الجزائر تأثير سلبي وهذا ما يدل على أن الجزائر بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها في إطار تنمية القطاع التجاري إلا أنها مازالت تعاني من أحادية التصدير و مشكل التبعية للريع النفطي، و هذا ما يدفع بها إلى وجوب البحث عن ميكانزمات وسياسات جديدة لبناء اقتصاد صامد أمام التقلبات الاقتصاد والتخطيط لمرحلة ما بعد النفط، ومنه نقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- إن الاقتصاد الوطني قد تبنى سياسة الانفتاح التجاري في الوقت الذي تعاني فيه قطاعاتها من إختلالات هيكلية وهشاشة بنيوية وانكشاف اقتصادي يمكن لمسه من خلال انخفاض في مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف حصيلة الميزان التجاري وضيق حجم السوق المحلي والاعتماد على الأسواق الخارجية وضعف صادرات خارج المحروقات وعليه نقبل الفرضية البديلة الثالثة والتي تشير إلى عدم استفادة الجزائر من هذه الشراكة لأن القطاع الجزائري لازال يعاني من التبعية لاعتماده على الاقتصاد الريعي فقط ؛
- إن جميع المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في الانفتاح التجاري والميزان التجاري وحجم التبادل وأسعار الصرف تربطها علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي في الجزائر إلا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أوضح علاقة طردية وهدا ما يؤكد ضعف وهشاشة الاقتصاد الوطني لهدا ينبغي البدء في إيجاد الطرق والحلول المناسبة للنهوض بالقطاع التجاري لأنه يعتبر واحد من القطاعات الإستراتيجية التي لها انعكاس مباشر على تحقيق معدلات نمو وعوائد إيجابية على الاقتصاد الوطني.

وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن تقديم عدد من **التوصيات** التالية:

- إحياء النظام الإقليمي العربي وهذا ما يسمح بمراجعة منظومة القيم الجوهرية التي تقوم عليها وطبيعة المصالح التي تشكل قدرته على التأقلم وسلطات وفعاليات مؤسساته؛
- مواجهة عربية مشتركة الآثار والمتغيرات الاقتصادية والعالمية والإقليمية، وتبني على بعد إقليمي يتعلق بإقامة للسوق العربية المشتركة لأنه تتيح اتخاذ إجراءات مضادة للإجراءات التعسفية التي تتبعها دول الإتحاد، والعمل على الحصول على أفضل في إطار المعاملات التبادلية مع التكتلات الاقتصادية؛
- تشجيع التعاون بين الدول المغاربية للوصول إلى التكامل في شتى المجالات ضمن مشروع اتحاد المغرب العربي لمواجهة التحديات وأثار الشراكة والاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- تعزيز التعاون والتبادل التجاري يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة للدول والشعوب على حد السواء؛
- تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، تنظيمًا وتأهيلًا ودعايةً والقضاء على مختلف العراقيل التي تحول دون قدوم واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الوطني المنتج في البلاد .

7. قائمة المراجع:

1. الهاشمي بن واضح. (العدد 2015/14). مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الناتج المحلي الإجمالي 2013-2014. *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.
2. بن منصور. (2003-2004). *الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر*. جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية.
3. بوزكري جمال. (2013). *الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري*. جامعة وهران: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية .
4. بوضياف نوري. (العدد السادس عشر). اثر الشراكة الأرووجزائرية على الإصلاحات الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح . *مجلة اقتصاد شمال إفريقيا* .
5. ح،ص، رعد. (2001). *أساسيات التجارة الدولية المعاصرة*. سوريا: دار الوضة للنشر والتوزيع.

6. حبيبة عامر، رابح بوقرة. (العدد 2016/15). برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية في ظل الشراكة الأورو–جزائرية –در اسة حالة مؤسسة التفصيل والخياطة برج بوعريريج cobba. *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.
7. حسين عوض الله. (بدون سنة نشر). *الإقتصاد الدولي*. بيروت، لبنان: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
8. رضوان. (2014-2015). *انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر*. جامعة بسكرة: مذكرة ماجستير في العلوم التجارية.
9. زعباط عبد الحميد. (العدد الأول). الشراكة الأورو متوسطية واثرها على الإقتصاد الجزائري. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* .
10. س.صارم. (1999). *أوربا والعرب (من الحوار إلى الشراكة)*. بيروت، لبنان: دار الفكر المعاصر.
11. م.مسغوني. (العدد 10، 2012). *نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. جامعة ورقلة: مجلة الباحث.
12. منظمة العمل الدولية. (2014). *اتفاقيات الشراكة الأوروميتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأوروميتوسطية: مقاربة عالمية*.
13. ن.العرباوي. (2013). *مستقبل الشراكة الأوروميتوسطية*. العدد 17: مجلة العلوم الإجتماعية.
14. هويدي عبد الجليل. (2013). *انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية الجزائرية*. جامعة محمد خيضر، بسكرة: مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية.

8. ملاحق:

الملحق رقم (01): علاقة التكامل المتزامن وفق طريقة Johansen

Date: 03/20/18 Time: 15:35
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DPIB DOPEN DBALNC DEXG DINV DTOT
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.888359	132.8001	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.711529	80.18095	69.81889	0.0059
At most 2 *	0.572757	50.34508	47.85613	0.0286
At most 3 *	0.489474	29.93543	29.79707	0.0482
At most 4	0.354178	13.79990	15.49471	0.0886
At most 5	0.128695	3.306328	3.841466	0.0690

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.888359	52.61912	40.07757	0.0012
At most 1	0.711529	29.83587	33.87687	0.1409
At most 2	0.572757	20.40964	27.58434	0.3135
At most 3	0.489474	16.13554	21.13162	0.2170
At most 4	0.354178	10.49357	14.26460	0.1815
At most 5	0.128695	3.306328	3.841466	0.0690

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: مخرجات Eviews09

الملحق رقم (02): اختبار نموذج تصحيح الخطأ VECM

Vector Error Correction Estimates						
Date: 03/20/18 Time: 15:56						
Sample (adjusted): 1993 2016						
Included observations: 24 after adjustments						
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]						
	D(DPIB)	D(DOPEN)	D(DINV)	D(DBALNC)	D(DEXG)	D(DTOT)
R-squared	0.776311	0.592686	0.508377	0.595472	0.403541	0.519790
Adj. R-squared	0.678447	0.414486	0.293292	0.418492	0.142590	0.309698
Sum sq. resids	80.09394	656.2616	9.447542	1.81E+09	646.7794	16369.06
S.E. equation	2.237380	6.404401	0.768421	10642.65	6.357964	31.98540
F-statistic	7.932561	3.325963	2.363609	3.364615	1.546425	2.474107
Log likelihood	-48.51628	-73.75659	-22.86693	-251.7319	-73.58194	-112.3557
Akaike AIC	4.709690	6.813049	2.572244	21.64433	6.798495	10.02964
Schwarz SC	5.102375	7.205734	2.964929	22.03701	7.191180	10.42232
Mean dependent	-0.145833	-1.330912	0.051485	21.25000	0.225000	-0.156389
S.D. dependent	3.945606	8.369701	0.914070	13956.35	6.866317	38.49747
$VECM_{(-1)}$			-0.5588			

المصدر: مخرجات Eviews09

الملحق رقم (03): دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات)

المصدر: مخرجات Eviews09

الملحق رقم (04): خطأ التنبؤ (تجزئة التباين)

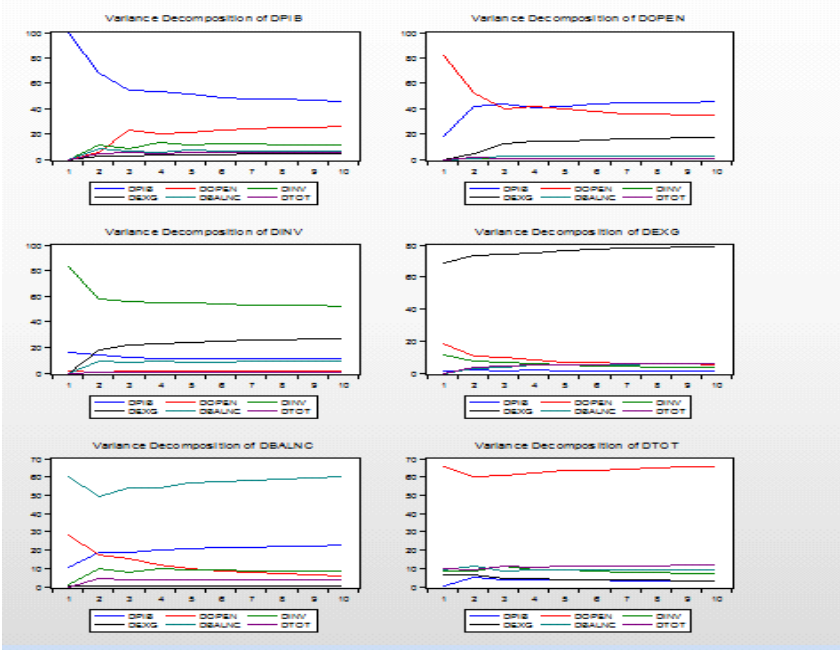

المصدر: مخرجات Eviews09